ركائز الحكم العثماني في الجزائر

بين 1520–1830

مخفي مختار
طاب دكتوراه بجامعة الجيلالي ليابس.
مخبر الجزائر والحوض الغربي للبحر المتوسط.
المشرف: د.بلبروات بن عتو.

The political system in the past was focusing on different peelers to carry on its way and its rules and the 'Othmans' were not an exception . From the first they managed to find ways to establish their system in order to control all the land and people and was through military and administrative ways religious men were the fistin frustrating, the 'Makhyini' tribes, and preserve the military casement.

إذا كان الحكم في الدولة الإسلامية عبر التاريخ، قد حكمته ضوابط وقيود شرعية، حتى لا يكون متروكا لأهواء الحكام ومصالحهم، فإن الضرورة التاريخية ومتطلبات الحكم ومستلزماته، إلى جانب التأثيرات الخارجية أدت كلها إلى الاعتماد على دعائم وأسس أخرى لتثبيت حكم الدولة. ولم يكن العثمانيون استثناءا لهذه القاعدة في حكم ولاياتهم مع مراعاة ظروف كل بلد حسب طبيعة السكان والأرض، في الجزائر كان رجال الدين في طليعة الدعائم إضافة للقبائل المخزنية، والحاميات والأبراج.

1) القوى الدينية (الزعامات الدينية أو الروحية

كانت الزعامات في الجزائر العثمانية تتركز على أساس ديني وقبلي، وشكلت الزعامات المرابطية والروحية فئة هامة، لعبت أدواراً مهمة في الحياة الثقافية والسياسية لإيالة الجزائر[1]، إن حماية الدين الإسلامي من قبل العثمانيين تحت راية الجهاد، ساعدهم على استمالة هذه الفعاليات الدينية إلى جانبهم في مجاهدة الإسبان مما شكل تضامنا إسلاميا[2]، وقد لجأ العثمانيون إلى العلماء والمرابطين وشيوخ الزوايا

باعتبارهم فئة لا يمكن تجاهلها فهي تتمتع بالاحترام والطاعة لدى عامة الناس بحكم تَقْواهم ونسبهم الشريف، فاعتمدوا عليهم في مد سيطرتهم ومواجهة خصومهم، باعتبارهم سلطة روحية، يصفها خالد زيادة على أنها: «تلك الهيئات أو التنظيمات التي تربط بين الحاكم الشرعي بالحكام وتقود الأهالي في ذات الوقت سواء كانوا رؤساء ومشايخ دينيون ومشايخ حرف ومشايخ حارات...»[3].

ونتيجة للأدوار الأساسية التي منحت لهذه الزعامات المرابطية وطرقها الصوفية أصبحت مؤسسات اجتماعية ومراكز ثقافية وحركات سياسية يحسب لها حسابها[4]؛ وقد تزايد نشاطها مع أواخر القرن الثامن عشر والربع الأول من القرن التاسع عشر من خلال التأثير في الحياة العامة وتأليب الناس على الحكم؛ إضافة إلى قوتها الروحية والدينية في الريف بسبب طبيعة تركيبته الاجتماعية والثقافية، الظروف الطبيعية المتمثلة في التضاريس الصعبة، علاوة على البعد عن السلطة المركزية، لذا اعتمدوا في بسط نفوذهم وسلطتهم على هذه المناطق النائية على أوسع نطاق بواسطة المرجعيات الدينية للعب دور الوسيط[5]، وقد رأى الزهار: « أن سكان تلك الجبال كلهم عصاة لا يتصرف فيهم الآغا أو الباي، بل يتصرف فيهم المرابط»[6].

كان الريف من أكبر مناطق الإيالة التي يتمتع فيها المرابطون وشيوخ الزوايا بصلاحيات إدارية محدودة بغية الإشراف على السكان لصالح السلطة المركزية تحت إمرة الموظفين العثمانيين الأتراك[7]، والتعامل مع الأهالي لصالح الإدارة خاصة في المسائل المستعصية والكبيرة على الإدارة مثل جباية الضرائب، وإخماد الثورات والانتفاضات، قبل اللجوء إلى الحملات العسكرية.

لم يغير العثمانيون من التنظيم الاجتماعي والإداري للأرياف في الجزائر العثمانية، إذ بقيت السلطة في يد شيوخ القبائل، مع دعم نفوذ وسلطة المرابطين وشيوخ الطرق والزوايا (ازدواجية السلطة الإدارية)، حيث حافظ العثمانيون على الإشراف المباشر على السكان، في حين منح الفعاليات المحليّة من شيوخ القبائل والزعامات الدينية، صلاحيات محدودة[8] لأنهم كانوا بحاجة إلى حلفاء ومؤيدين في هذه البلاد لا تجمعهم سوى العقيدة الإسلامية.

إن سياسة حماية الدين الإسلامي من قبل الأتراك العثمانيين تحت إعلان راية الجهاد ساعدهم على استمالة الزعامات الدينية إلى جانبهم لمجاهدة الإسبان مما شكل تضامنا وتحالفا إسلاميا[9]، فتعددت الطرق الصوفية في نهجها السياسي فمنها من ساير السلطة، ومنها المعتدل، وبعضها مناهض ومعارض للسلطة العثمانية في الجزائر العثمانية.

ولم تكن الجزائر العثمانية حالة استثنائية لانتشار الطرق الصوفية بل كانت ظاهرة العصر، في الشرق والغرب الإسلامي، فباستثناء القادرية ذات الأصول المشرقية[10]، كانت الطريقة التيجانية ذات الأصول الجزائرية، وطرق أخرى كالدرقاوية والطيبية وغيرها ذات أصول مغربية. يقول "غفاريل" (Gaffarel):« إن الأخوة بربروس كانوا حكماء وسياسيين على غرار كونهم رجال الحرب فقد أدركوا أنه لا بد لهم من قوة أو سند يضمن لهم ولاء السكان»[11]، وعلى هذا الأساس اتصل "خير الدين" بمرابطي الزوايا والقائمين عليها في السواحل وخاصة في منطقة القبائل الصغرى خلال قيامه بالجهاد في فترة الربيع، من خلال استشارتهم والأخذ برأيهم، والرفع من شأنهم ومكانتهم، من أجل أن يكونوا وسيلة دعائية للأخوة في مشروعهم الجهادي[12]؛ وهذا في الوقت الذي كان العلماء يبحثون عن قوة إسلامية حامية لرد الغزو والحملات الصليبية، وحتى إن كان العلماء لم يشركوا مباشرة في الإدارة لكنهم «كانوا يشكلون النخبة الروحية للمدن، أي بما يسمى اليوم بالرأي العام»[13]. أصبحت السلطة الفعلية والممارسة على الأرض في الريف لصالح المرابط أو الشيخ والقايد[14] في أواخر العهد العثماني، وأصبحت كل مدينة لا تخلو من مرابط حيا أو ميتا يحميها.[15]

2) القبائل المخزنية

تعتبر القبيلة وحدة إدارية خاضعة للسلطة وكان خضوعها يتم على أسس سياسية جغرافية[16]، حيث كانت هناك قبائل تدين بالولاء للسلطة من خلال دفع الضرائب مع تمتعها بنوع من الاستقلال، في حين كانت هناك قبائل بعيدة عن يد سلطة تتمتع باستقلالها ويحكمها رؤساء القبائل أو الزعامات الدينية، إلى جانب القبائل المتحالفة مع السلطة[17] المعروفة بقبائل المخزن والتي تم إنشائها بفرقها العسكرية في ظل سوء العلاقة بين الباشاوات والمرابطين خلال ثلاثينيات القرن السابع عشر الميلادي، كقوة محلية لفرض سلطة الحاكم في الريف وجمع الضرائب، مما دفع بعض الزعامات المرابطية الواقعة على خطوط التماس إلى التعاون معها، في حين بقيت الأخرى مستقلة أو شبه مستقلة في تنافس أو صراع مستمر لأسباب مختلفة أبرزها النفوذ والسيطرة[18].

تمثل قبائل المخزن، القبائل المتحالفة مع السلطة مقابل حصولها على امتيازات كثيرة [19]، واستخدمتها حكومة إيالة الجزائر لبسط سيادتها ونفوذها[20]، باعتبارها لعبت دور الوسيط بين الحاكم والمحكوم في الأرياف[21]، لذا تم دعمها من قبل السلطة المركزية، حيث مثلت الذراع الأيمن لها في تطبيق الإجراءات الإدارية والحربية[22]، مما سمح باستمرار الحكم العثماني في الجزائر طيلة ثلاثة قرون من الزمن، وما

جعل نفوذها يتقوى هو قلة عدد العساكر النظاميين الانكشاريين واعتماد السلطة عليها كقوة عسكرية ضمن ما يسمى بالجيش الاحتياطي لدعم نفوذهم وتحكمهم في شؤون العباد[23]. لقد مثلت قبائل المخزن القاعدة الأساسية للسلطة السياسية في الريف[24].

توزعت قبائل المخزن عبر كامل التراب الجزائري، وأُوكلت لها مهمة الإشراف ومراقبة المناطق غير الخاضعة للسلطة المركزية[25]، ومع ذلك لم يكن تواجدهم إلا على سدس من أراضي إيالة الجزائر العثمانية، أما باقي القبائل فكانت شبه مستقلة تخضع للزعامات الدينية والروحية يشرفون على شؤونها الاجتماعية والثقافية والروحية، يقول حمدان خوجة:«...إن هذه القبائل قد جعلت ثقتها التامة بالمرابطين وأن التعيس الذي عاكسهم...»[26].

لعبت قبائل المخزن دور الشرطة المحليّة، حسب "فريدمان" (Federmann) و"أوكابيتن" (Aucapitaine):« إن المعنى الحقيقي لرجل المخزن هو أداة، ورجل شرطة»[27]، ومن أجل تسهيل عملية جباية الضرائب التي كانت تلقى امتناعا من قبل السكان وقد تنتهي بحروب، ولتفادي هذا الاحتكاك مع الجيش النظامي (الانكشارية) تم ابتداع نظام قبائل المخزن، حيث يمكن القول إن رجل المخزن« هو رجل جباية ورجل حرب»[28]، وعرّف ناصر الدين سعيدوني:« أنها مجموعات سكانية لها صبغة فلاحية وعسكرية وإدارية لما تقوم به من أعمال وتؤديه من أدوار، وهي لا تعود في أصولها إلى نسب واحد... هي عبارة عن تجمعات تعميرية اصطناعية...مختلفة في أعراقها فمنها من أقره الأتراك بالأراضي التي وجدت عليها لتكون سنداً لهم، ومنها من أعطيت لها أراضي تستقر عليها، ومنها من أستخدم كأفراد ومغامرين ومتطوعين من جهات مختلفة ليؤلفوا جماعة عسكرية ترتبط مصالحها بخدمة الحكومة التركية...»[29]، فكانت عملية جباية الضرائب لا تتم إلا بحضور رجال المخزن[30] التي كانت جزءا من المحلة[31]، وكانت تمثل مابين 10-20% من مجموع سكان الجزائر العثمانية، بمعنى أن الأتراك العثمانيين جندوا حوالي 30 ألف جندي[32].

وعلى سبيل الحصر للقدرات العسكرية لقبائل المخزن باعتبارها (مخزن للرجال)؛ لتزويد الجيش الانكشاري بما يحتاجه من فرسان وجنود وقت الحاجة والضرورة الشديدة، ففي عهد الباي "محمد الكبير" كان بإمكان قبائل الزمالة، والدوايرة، والبرجية، والغرابة، والحشم من تزويد سلطة البايليك بأربعة آلاف جندي، بل إنه يمكن فقط لقبائل الزمالة والدوايرة من تقديم ستة آلاف من الفرسان وإضافة الكثير من المشاة.[33]

ويمكن أن نجمل المهام المنوطة لقبائل المخزن والتي جمعت بين الوظائف الإدارية والعسكرية في مايلي:

- توفير القوات العسكرية (الجنود).
- جباية الضرائب وإحصائها من خلال المشاركة في المحالات الفصلية.
- المحافظة على الأمن والاستقرار، وتأديب القبائل المتمردة والمعادية لسلطة البايليك.[34]
- مراقبة الأسواق خاصة الأسبوعية التي هي مركز تجمع كل القبائل، والمناطق الإستراتيجية (الممرات والمسالك الجبلية التي تربط دار السلطان بإقليم البايليك، والحصون، والمطاحن ومخازن الحبوب) .[35]
- دعم الحاميات العسكرية بالجنود.[36]

مقابل هذه الخدمات المخزنية للسلطة فإنها تحصل على امتيازات مادية ومعنوية متنوعة لضمان ولاءها للنظام،[37] ومنها:

* إعفاءها من الضرائب الفردية ماعدا الشرعية.[38]
* إعفاءها من أعمال السخرة المفروضة على قبائل الرعية.
* منحها أراضي زراعية في حال المشاركة في الحملات العسكرية.
* تتمتع باستقلال إداري عن آغا العرب.[39]
* منحها نفس العلاوات التي كانت تمنح للجيش الانكشاري خلال المشاركة في الحملات العسكرية.
* توفير الغذاء والسلاح والعلف للحيوانات، وتعويضها بالخسائر التي تلحق بها ماديا.[40]

وعليه تمركزت هذه القبائل في الأماكن الحيوية والإستراتيجية من الإيالة، بالقرب من الطرق السلطانية، بجوار الأسواق الرئيسية، والحاميات لتسهيل عبور فرق الجيش الانكشاري، وبالقرب من المدن، وبجانب مخازن الحبوب والطواحن لمراقبتها، وبالقرب من الأبراج والحصون الريفية[41]؛ فقبيلة أولاد عبد النور بالقرب من قسنطينة تقوم بحراسة الطريق بين قسنطينة وسطيف وحفظ الأمن به، مع مراقبة مخازن الحبوب القريبة منها.

في حين كان تمركز قبائل المخزن ببايليك الغرب كبيرا وقويا بحكم التواجد الإسباني في وهران والقبائل المتعاونة معه كبني عامر وفليتة[42]، وتزايد أخطار الثورات الشعبية، وتدخل المغرب الأقصى في شؤونه، ومن هنا تواجدت عبر خطين متقابلين الأول يمتد عبر السلاسل التلية في الشمال (من وادي الشلف إلى سبخة وهران)، والثاني يمتد عبر الصحراء جنوبا (من سعيدة إلى سبدو)، الأمر الذي جعلها تحاصر وتراقب تحركات قبائل الرعية[43].

كان مخزن وهران يتشكل من قسمين: غربي يضم الزمالة، والدوايرة، والبرجية، والغرابة؛ وشرقي يضم أولاد سيدي العربي، وأولاد عباس، والمكاحلية[44]، في حين يعددها "استرهازي Esterhazy" بسبعة عشر قبيلة[45].

أما عن أبرز القبائل المخزنية بدار السلطان فهي: مخزن سوماتة ، مخزن بوحلوان، مخزن الزواتنة، مخزن العمرواة، مخزن بني جعاد، مخزن بني سليمان...، بايليك الشرق مخزن الحراكتة، أما مخزن التيطري: مخزن الدوايرة، مخزن زمول العبيد، صبايحة التيطري، معاقيف وأولاد سيدي عامر، أولاد بوعيش، أولاد شايب[46]، وللإشارة أن عدد هذه القبائل كان يتغير وفق الحاجة وسياسة الحكام وموقف القبائل، حيث لم يتم ضم قبائل الحشم والبرج إلا عام 1205هـ/ 1790م في عهد محمد الكبير بسبب قوتها ونفوذها.

جدول يمثل توزع القبائل المخزنية [47]:

طبيعة العلاقة	دار السلطان	بايليك التيطري	بايليك الغرب	بايليك قسنطينة
قبائل مخزنية محاربة	19	09	36	25
مخزنية غير محاربة	/	05	10	22
قبائل الرعية	11	23	56	14
قبائل حليفة متعاونة	20	12	29	25
قبائل مستقلة	23	13	26	138

يتضح من القراءة الأولية أن القبائل المخزنية كانت منتشرة وموزعة في كل أنحاء مناطق إيالة الجزائر العثمانية، بهدف إحكام السيطرة عليها، إضافة إلى الطابع المخزني العسكري للبايليك الغرب الذي تتمركز به ستة وأربعون قبيلة مخزنية منها ستة وثلاثون محاربة مقارنة بالبايليكات المتبقية.

وقد كان لسياسة إطلاق العنان لقبائل المخزن من قبل بعض البايات في تأديب القبائل الممتنعة والرعية المناهضة للسلطة، أو الرافضة لدفع ما لها من ضرائب، الآثار السلبية على الرعية من خلال الأعمال الوحشية والتعسفية المرتكبة من قبل رجال قبائل المخزن، من نهب وسلب وحرق المحاصيل الزراعية تحت أنظار ومسامع البايات، مما دفع سعيدوني إلى القول: «إن هذه القبائل كانت تؤلف قوة حربية عازلة لا طبقة اجتماعية رابطة، وعامل تفرق وتشتيت لأهالي الريف لا وسيلة جمع وتأليف بين أفراد المجتمع»[48].

إن نظام قبائل المخزن في الجزائر العثمانية وبخاصة في بايليك الغرب، لعب دورا في توطيد سلطة الأتراك العثمانيين على الأراضي، وبسط سيادتها ونفوذها بفضل القدرات العسكرية المادية والبشرية التي تمتعت بها هذه القبائل، ومكنها من ممارسة سلطتها بفضل استمرارية نشاط هذه القبائل المخزنية[49]، وأصبحت المحلات العسكرية، تعتمد عليها في خرجاتها، في كثير من الأحيان ، بل تقوم بأعمال الحاميات والأبراج التي تناقص أعداد جنودها ، وتحولت مَهَامُها إلى الدفاع عن وجودها خاصة في أواخر العهد العثماني.

3) الحاميات العسكرية و الأبراج

في إطار السياسة الحمائية وبسط السيطرة على الأرض والسكان، وسرعة التنقل والتدخل والمراقبة، قامت حكومة إيالة الجزائر ببناء العديد من مراكز الحاميات والأبراج والقلاع في المناطق الاستراتيجية والنقاط الهامة للمراقبة، ويتناوب عليها الانكشارية بالمدوامة لمدة عام واحد، وقد أطلق عليها "الحامية" أو"النوبة" والتي كانت تتشكل من مجموعة من "السفرات" (مفردها السفرة بمعنى المائدة) التي يجتمع عليها اليولداش عندكل وجبة[50]، تضم كل واحدة منهم بين أحد عشر وستة عشر جنديا[51]،وهو العدد الذي يتغير مع طبيعة وحساسية كل منطقة،ويسمى الانكشاري الذي يقوم بالحراسة فيها "بالنوباجي"يؤطرهم مجموعة من الضباط الذين هم بمرتبة آغا[52].

هذا الأخير، كان يتمتع بحرية التصرف في البرج أو الحامية باعتباره القائد له، لا يأخذ أوامره إلا من الباشا، في حين ليس للباي سلطة أو نفوذ على جند الحامية، وكان القائد يقيم مع عائلته خارج "النوبة"، لا يأتي اليه إلا من أجل النظر في شكاوى الناس المقدمة بين يديه ويبث فيها أحكامه.[53]

إن إقامة الحاميات كان مع البديات الأولى للوجود العثماني بإيالة لجزائر، فقد أقام "عروج" حاميات في المناطق التي أخضعها مثل قلعة "بني راشد" التي خلف فيها أخوه "اسحاق"، وشرشال، ومكنت هذه الدفاعات من تثبيت وتركيز الوجود العثماني في كل مناطق الإيالة خاصة في المراكز والنقاط الاستراتيجية لمراقبة السكان[54].

وأول من وضع نظام هذه الحاميات هو"خير الدين" 930هـ/1523م بعد أن اتجه نحو الشرق وسيطر على القل929هـ/ 1522م، وعنابة وقسنطينة 929هـ/ 1522م[55]، ووضع بها حاميات من الجيش الانكشاري على رأسها ضابط (بلقب قائد العسكر)، ثم تم تطوير الحاميات بالإيالة من قبل "حسن قورصو"[56].

ونظر لأهمية الحاميات والأبراج، كانت خدمة "اليولداش" اجبارية، ولايسمح تعويضهم بجنود في عطلة، بل كان يسمح لهم بتغيير وجهة الحامية بحامية أخرى بعد موافقة الجندي الراغب في التغيير، وهذا لاينطبق على الجنود المعينين بحصون مدينة الجزائر[57]. ويتم تنقل الجنود إلى الحاميات الواقعة على البحر على متن السفن، والمناطق الداخلية عبر الدواب التي يدفع السكان التي تقام بها الحامية ثمن كرائها، فالأهالي يدفعون 3/4 القيمة والباقي يدفعه اليهود.[58]

أما عن مسألة الإمدادات،فكانت السلطة المركزية توفر لكل حامية وبرج ما يلزمه من مُؤَنٍ ومعونة (اللحم،الأرز،ملابس،صابون)، إضافة إلى ما يقدمه السكان للحامية في إطارالضيافة التي تدوم أياماً[59]، إضافة إلى المؤن ،كان البايليك يوفر السلاح لكل جندي بالحامية مع تزويده بثلاثة أرطال من البارود، وثلاثة أرطال من الرصاص التي تقطع من أجرته وتدفع خزينة البايليك مايقدر بستين درهما في السنة[60].

وكانت المهمات المنوطة بالحاميات العسكرية سواء في المدن أو في المناطق النائية لإيالة الجزائر تتمثل في:

– حماية وحراسة الطرق الرأسية التي كانت الممرات الأساسية للجيش الانكشاري، والقوافل التجارية، وحتى تنقل البايات لتقديم الدنوش[61]، يذكر "بوتان" (Boutin) وجود ثمانين نقطة للمراقبة والحراسة بين الطريق الرابط بين قسنطينة ومدينة الجزائر، وهو نفس العدد الموجود بين طريق المدية ومدينة الجزائر، بينما وجد ما بين سبعين وثمانين بين وهران ومدينة الجزائر.[62]

– فرض النظام في المدن التي تعلن خضوعها لحكومة إيالة الجزائر، بإرسال حامية للدفاع عن سكانها وفرض الاستقرار.[63]

– وكانت هذه الحاميات على أهبة الاستعداد والتحرك لأي أمر مشبوه أو لمجرد الشك لمعاقبة القبائل[64]، خاصة في المناطق والقبائل الممتنعة والرافضة لدفع الضرائب لمعاقبتها والتحكم بها[65]،والتصدي لها ورد هجماتها والتي أصبحت تشكل تهديدا للسلطة المركزية خاصة والوجود العثماني عامة، حيث كانت تتمتع بشبه استقلال ومستفيدة من الظروف الطبيعية المحصنة، مما صعب امتداد يد السلطة إليها، مكتفية برد هجماتها ومحاصرتها اقتصاديا بواسطة الحاميات والأبراج المحصنة.

من الواضح أن الحاميات والأبراج كانت منتشرة في كل مناطق الإيالة بدون استثناء وخاصة في المناطق ذات مصدر للبؤر والقلاقل، لارتباط مهامها بالمسائل الأمنية واستقرار الأوضاع، والتي ازدادت تفاقما مع أواخر العهد الثماني بالجزائر، مما فسح المجال في تعاظم دور قبائل المخزن مقابل جنود الحاميات والأبراج التي اقتصرت مهامها فقط على الدور الدفاعي بدل الدور الهجومي.

تعتبر الحاميات الخدمة الأولى التي يعمل فيها الجندي المجند حال وصوله الجزائر، وكنت تضم حوالي 2000 عنصراً عبر تراب الإيالة، وقد تم تحديد العمل في الحاميات بشريا وجغرافيا، فمدينة الجزائر خصص لها 300 جندي، أما بقية المناطق وهي قسنطينة، معسكر، تلمسان، مستغانم، يتراوح عددها مابين 100-600 جندي. وفي كل فصل ربيع يتم استبدال الحامية.

الخلاصة

وعليه يحاول هذا المقال أن يحقق هدفا علميا مفاده أن الحكم العثماني بسط سيطرته على الجزائر لفترة تناهز الثلاثة قرون وأن الأقلية التركية العثمانية حكمت كل هذه الفترة بين 1520-1830 دون أن ينازعها في الحكم أحد بسبب استقطابها لعدد من الزعامات الدينية من شيوخ زوايا ومتصوفة ومرابطين، وابتكارها لنظام مخزني ريفي كان بمثابة الجيش الاحتياطي الذي يسند الجيش البري النظامي الانكشاري الذي تركز بقوة في مدينة الجزائر العاصمة وانتشر بالمدن الجزائرية المعروفة في العهد العثماني وفي المناطق الاستراتيجية. وكل هذه الأطراف الداعمة للحكم العثماني بالجزائر التي جرى الحديث عنها كانت تدعم الأقلية التركية العثمانية من أجل السيطرة على الإدارة والسلاح لأنهما يشكلان سر التحكم في البلاد والعباد.

إحالات

12.أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ج1، ص172.

13.توفيق دحماني، النظام الضريبي في بايليك الغرب الجزائري خلال أواخر العهد العثماني1193هـ/1779-1246هـ/1830، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003- 2004، ص44.

14.خالد زيادة، "السلطة المدنية من خلال وثائق المحاكم الشرعية"، المجلة التاريخية المغربية، عدد 39- 40، تونس، 1985، ص513.

15.علي المحافظة، الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة (1798-1954) الاتجاهات الدينية والسياسية والاجتماعية والعلمية، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1978، ص17.

16.علي خنوف، السلطة في الأرياف الشمالية لبايليك الشرق الجزائري نهاية العهد العثماني و بداية العهد الفرنسي، مطبعة العناصر، الجزائر، 1999، ص107.

17.الزهار أحمد الشريف، كرات الحاج أحمد الشريف الزهار -نقيب أشراف-، تحقيق وتقديم: أحمد توفيق المدني، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.، ص48.

18.ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000، ص225.

19.المرجع نفسه، ص254-255.

20.توفيق دحماني، المرجع السابق، ص44.

21.Louis Rinn, Marabout et khouans, étude sur l'islam en Algérie, Adolph Jordan libraire-editeur, Alger, 1884 , p178.

22. Gaffarel Paul, L'Algérie, Histoire, conquête et colonisation, Imp.de l'institut, Paris, 1883, p13.

23. Kamel Fillali," Sainteté maraboutique et mysticism, contribution a l'étude du mouvement maraboutique en Algérie sous La domination Turque" ,in Insanyyat, n°3,1997 ,P121.

24. Pierre Boyer , L'évolution de l'Afrique médiane (anciene département d'Alger de 1830-1956), Adrien-Maisonneuve, Alger-paris, 1960, p60.

25.علي خنوف، المرجع السابق، ص107.

26. Kamel Fillali, Op.cit, 130.

27.ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي ، الجزائر في التاريخ -العهد العثماني-، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص97-126.

28. علي آجقو، محاضرات في تاريخ المؤسسات الدولة الجزائرية "نظام السياسي و المؤسسات"، ط2، شركة باتنيت للمعلوماتية والخدمات المكتبية، الجزائر 2002-2003، ص ص42-43.

29. ناصر الدين سعيدوني، "مستقبل الديمقراطية في الجزائر"، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص66.

30. Rinn , Op.cit, 127.

31. نظام المخزن وظائفه الحربية والإدارية نظام عمل به الموحدون وتبعهم الزيانيون والحفصيون ببجاية وقسنطينة، وأبقى العثمانيون على هذا النظام مع توسيع صلاحيته مع القرن 18م،- ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص ص 106، 107.

32. المرجع نفسه، ص106.

33. ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص262.

34. Gramont (H.D), "Relations entre la France et la régence d'Alger au XIIe siècle", in R.V n°23, 1879, p240.

35. ناصر الدين سعيدوني، "مستقبل الديموقراطية في الجزائر"، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص67.

36. Robin Nil joseph , La grande Kabylie sous le régime turc, Edt Bouchene, Alger, 1998, p13.

37. حمدان بن عثمان خوجة، تقديم وتحقيق وتعريب: محمد الطاهر الزبيري، ط2، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية-الجزائر، 2006، ص88-89.

38. Aucapitaine Bon Henri et Federmann Henri, "Notice sur l'histoire de l'administration du beylik de Titeri", In R.V, n°11, 1867, p357.

39. Idem.

40. ناصر الدين سعيدوني، "وضعية القبائل المخزنية والآثار المترتبة عليها"، المجلة التاريخية المغربية، عدد7-8، 1977، ص75.- ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص105، 106.

41. 9.35Aucapitaine , Federrmann ,Op.cit, p

42. Naceredine Saidouni, L'Algérois rurale à la fin de l'époque ottomane (1791-1830), Dar al Harb Al Islam, Beyrouth, 2001, p347.

43. Perrot A.M, Alger, Esquisse topographie et historique de royaume et de la ville, Laduocat, Paris, 1830, p55-56.

44. Alfred (M) Nettement, Histoire de la conquête d'Alger, écrite sur de documents inédits et authentique, libraire Jaques Locoffre, Paris-Lyon, 1867, p73.

45.ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص106.

46.المرجع نفسه، ص106.

47..Naceredine Saidouni, Op.cit, pp346, 347

48. العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري قبل الاحتلال(1872-1830)، ط2 ، مؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص21.

49.Saidouni, Op.cit, p347. Naceredine

50..Ibib, p345

51.95.2Aucapitaine , Federmann, Op.cit, p

52.ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص269، 270.

53.للمزيد من الاطلاع انظر، المشرفي عبد القادر، بهجة الناظر في أخبار الداخلين تحت ولية من الإسبان من الأعراب كبني عامر، تحقيق وتقديم محمد بن عبد الكريم، مكتبة الحياة، بيروت، د.ت.

54. Emerit Marcel, "Les tributs privilégiées en Algérie dans la première moitie du XIXe siècle", In A.E.S.C. n° 01, Jan.Fev, Paris, 1966, p52.

55.بن عودة آغا المزاري، بن عودة آغا، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا إلى أوخر القرن التاسع عشر، تحقيق: يحي بوعزيز، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990، الجزء الأول، ص275.

56. Esterhazy Walsin, De la domination turque dans l'ancienne régence d'Alger, libraire de Charles Gosselin, Paris, 1840, p266.

57..Rinn (L), Op.cit, pp136-137

58.عائشة غطاس وأخرون، الدولة الجزائرية الحديثة (بايليك الغرب)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر 2007، ص232.

59. ناصر الدين سعيدوني، وضعية القبائل المخزنية والآثار المترتبة عليها، المرجع السابق، ص79.

60.ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص261.

61.مسلم عبد القادر، ، أنيس الغريب والمسافر في طرائف الحكايات والنوادر، تحقيق: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص79.

62. Devoulx(A), Tachrifat, Recueil de notes historique sur l'administration de l'ancienne régence d'Alger, imprimerie du gouvernement, Alger, 1852 , p26.

63. Venture de Paradis, Tunis et Alger au XIIIe siècle, memoires et observations, rassemblés et présentés par Joseph Cuoq, edition Sindibad, Paris, 1982, p173.

64.محمد بوشنافي، الجيش الانكشاري خلال العهد العثماني في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2000-2001، ص186.

65. Aucapitaine (H), Confins militaires de la grande Kabylie sous la domination turque (province d'Alger), Moquet, libraire-impmeur, Paris, 1857, p21.

66.عائشة غطاس وأخرون (زكية زهرة)، "بايليك الشرق"، المرجع السابق، ص202.

67.محمد صالح العنتري، فريدة منيسة في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة، مراجعة وتقديم وتعليق: يحي بوعزيز، د.م.ج، الجزائر، 1991، ص25.

68. Venture de Paradis, Op.cit, p166.

69. Ibid, p174.

70. Devoulx (A), Tachrifat, Op.cit, p74.

71. Ibid, p30.

72. Aucapitaine (H) , Op.cit, p19.

73. Boutin, Reconnaissance des villes, fort et batteries d'Alger, publ par Esquer Gabriel, Librairie de la société de l'histoire de France, Paris 1927, p47.

74.محمد بوشنافي، المرجع السابق، ص187.

75.مزيان وشن، مجانة عاصمة إمارة المقراني بين ثلاثة قرون من النضال السياسي و الجهاد العسكري القرن 16-19م، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2005 ، ص90 .

76.نااصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص109